استراتيجية الأمن القومي العراقي.. استثمار الفرص في مواجهة التحديات

المدرس الدكتور حيدر طه عسكر

جامعة الدفاع للدراسات العسكرية

مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية

استراتيجية الأمن القومي العراقي . . استثمار الفرص في مواجهة التحديات

المدرس الدكتور حيدر طه عسكر

جامعة الدفاع للدراسات العسكرية/ مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية

الملخص

تتميز الدولة الحديثة باعتمادها على اسس قائمة على المؤسسات اندمجت وتندمج فيها قيم الماضي وأهداف المستقبل إضافة الى وظائف السلطة التي تتكون منها المؤسسات المجتمعية الأخرى حتى باتت جديرةً بتسمية (دولة المؤسسات) مما يترتب عليه أن تكون كل نشاطاتها بما فيها المتعلقة بتحديد مفهوم الأمن وتحقيقه نشاطات ذات طبيعة مؤسسية أذ يعتمد تنفيذ عمل أي مؤسسة لسياستها وتحقيق اهدافها بما في ذلك السياسات والأهداف الأمنية على عملية اتخاذ وصناعة القرارات المهمة في هذه المؤسسة .

يمكن القول بأن أسباب نجاح سياسات دول العالم وفي مقدمتها السياسات الأمنية هو قدرة الدولة على تحديد المشكلات التي تواجه أمنها القومي والأهداف التي تسعى لتحقيقها في هذا المجال، ان التخطيط للعمل الاستراتيجي في نطاق مهمات تحقيق الأمن القومي هو أنها تمثل وضع استراتيجية تبين فيها الدولة ما تعتقد أنها مشكلات الأمن القومي والأهداف التي تسعى فيها هذه الدولة لتحقيقها ووسائل وأساليب مواجهة تلك المشكلات وتحقيق اهداف سياستها العليا .

عليه تكمن ضرورة ودواعي استراتيجية الأمن القومي العراقي في قدراته على ما يلي: الفصل بين المبادئ والثوابت العامة والدائمة للدولة واستراتيجية تطبيقها ، رفد صانع القرار ومنفذيه بمزيج مترابط ومتناسق ومتكامل من المعلومات والوسائل والأساليب التي يمكن من خلالها اتخاذ القرارات، تحقيق التكامل والتنسيق بين الادوات من جهة وبين عمل مؤسسات الدولة المختلفة لتنفيذ هذه الاستراتيجية من جهة اخرى .

الكلمات المفتاحية

استراتيجية، الامن القومي، الفرص، التحديات، التهديدات، المصالح الوطنية، التخطيط الاستراتيجي .

Iraq's National Security Strategy Invests Opportunities In Against Challenges

Dr. **Haider Taha Askar**

Abstract

The modern State is characterized by its reliance on institutional foundations that integrate the values of the past and the objectives of the future, as well as the functions of authority that make up other societal institutions, so that they can be named (State of institutions) All of its activities, including those relating to the definition and realization of the concept of security, are of an institutional nature. The implementation of any institution's policy and objectives, including security policies and objectives, depends on the important decision-making process in this institution.

It can be said that the reasons for the success of the policies of the world's countries, foremost among which are security policies, are the ability of the State to identify the problems facing its national security and the objectives it seeks to achieve in this area. Planning for strategic action within the framework of national security tasks is that it represents the development of a strategy in which the State identifies what it believes to be national security problems and the objectives that this State seeks to achieve, the means and methods to address those problems and the achievement of its supreme policy objectives.

The need for Iraq's national security strategy lies in its capacity to: Separating the general and permanent principles and perspectives of the State from the strategy of their application, the decision-maker and its executors provide a coherent, coherent and integrated mix of information, means and methods by which decisions can be taken, Complementarity and coordination between the individuals on the one hand and the work of different the state institutions for the implementation of this strategy on the other.

Keywords

strategy, national security, opportunities, challenges, threats, national interests, Strategic planning.

المقدمة

يواجه العراق جملة من التحديات والفرص والتي تشكل البيئة الإستراتيجية للسنوات القادمة، والتحدي الأكبر جاء نتيجة لتغيير النظام السياسي في العام ٢٠٠٣، مما وفر بيئة خصبة للعديد من الاستقطاب الذي أضر بالمجتمع العراق وامنه، مما يزيد بذلك التدخلات والسياسات قصيرة النظر المبنية على المصالح الضيقة والمخاوف المبالغ فيها للدول الإقليمية تجاه العراق. والتحدي الآخر يتمثل بنمو الجماعات الإرهابية التي تتبنى فكرا تكفيريا منحرفا في المنطقة والعالم. ويمر على العالم والمنطقة الإقليمية ومنها العراق خطر فيروس كورونا، الذي أثر بشكل فعال على مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يزيد الضغط على القوات المسلحة العراقية في حماية الحدود من جانب وفرض الحظر في داخل البلاد من جانب آخر.

ورد في إستراتيجية الأمن القومي فيما يتعلق بتطوير قوات الأمن العراقية بأنه يعتمد تشكيل وحجم قوات الأمن العراقية على القضاء على التهديدات المحددة ضمن البيئة الاستراتيجية للعراق. في المرحلة الحالية يعد التركيز على مهمة دحر الإرهاب والقضاء على التمرد من ضمن أهم أولويات قوات الأمن العراقية بالإضافة إلى التهديدات الأخرى، وفي هذه المرحلة ستقوم قوات الأمن العراقية بتحقيق الاكتفاء الذاتي حتى لا تحتاج قوات الأمن العراقية إلا إلى اقل قدر من المساعدة والإسناد الخارجي لتحقيق مهمتها الأساسية، حالما يستتب الأمن في العراق مرة أخرى ويتم القضاء على الفكر الارهابي والخلايا النائمة مثلما تم القضاء على تنظيم داعش الاجرامي عسكريا في العام ٢٠١٧، فإن القوات المسلحة العراقية ستنتقل لوضعية الدفاع التقليدي لضمان امن وحماية ارض وشعب العراق بناءاً على اتفاقيات الأمن الإقليمية والدولية، في نفس الوقت فان الشرطة العراقية وقوات الحدود ستنتقل إلى مرحلة تعزيز القانون محليا وبشكل تقليدي وتعزيز الدفاع عن الحدود والأراضي العراقية.

تستمر القوات الصديقة بالدعم القوات العراقية من خلال المستشارين العسكريين والمعلومات الاستخبارية لضرب مواقع وحواضن التنظيمات الإرهابية، لا يواجه العراق أي خطر خارجي دولي ولكن يجب إعداد جيش لمواجهة الاحتمالات المستقبلية، الا انه قد تقوم المجموعات الإرهابية المسلحة بزيادة فعالياتها من اجل إفشال العملية السياسية واستمرار حالة الفوضى الأمنية من خلال الخلايا الإرهابية النائمة.

أمام هذه التحديات والمخاطر تتوفر فرص ومصادر قوة، فالعراق بلد غني بالاحتياطي الهائل من النفط والثروات المعدنية والمياه وأرضه الخصبة. كما انه غني بالموارد البشرية المؤهلة مما يتيح له فرصة نهوض سريع واقتصاد متنوع الموارد، وعليه يمكن القول بأن القوات المسلحة العراقية قادرة على الاستمرار بمكافحة التنظيمات الإرهابية والخلايا النائمة وبناء وتطوير وإعداد قطعاتها لتكون قادرة على أن تتولى المسؤولية الأمنية والدفاع الذاتي لتأمين حماية حدود العراق برا وبحرا وجوا وموارده وبنيته التحتية الإستراتيجية من أي تدخل خارجي والحفاظ على سيادة واستقرار العراق.

أهداف البحث

١. بيان مدى امكانية استراتيجية الامن القومي في مواجهة التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية.
٢. توضيح قدرة استراتيجية الامن القومي باستثمار الفرص المتاحة في العراق.

إشكالية البحث

يحاول البحث الإجابة على مجموعة من التساؤلات ومنها:

١. ما هي التحديات الداخلية التي تواجه الامن القومي العراقي؟
٢. ما هي انواع التنافس ما بين الدول الاقليمية ومدى تأثيرها على العراق سلبا ام ايجاباً؟
٣. هل للصراع ما بين القوى الدولية الكبرى تأثير على الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية للعراق؟
٤. هل ادخل الصراع ما بين القوى الدولية العراق بأحلاف وتكتلات اقتصادية ام عسكرية ام سياسية اثرت سلبا او ايجابا على امنه القومي؟
٥. ما هي الفرصة المتاحة في العراق لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية؟
٦. ما هي استراتيجيات المواجهة للتحديات والتهديدات الداخلية والخارجية للأمن القومي العراقي؟

فرضية البحث

يركز البحث على فرضية مؤداها (ان التحديات الداخلية والتنافس الإقليمي والصراع ما بين القوى الدولية الكبرى للحصول على مواطئ قدم سياسية واقتصادية وعسكرية، يؤثر على الامن القومي العراقي ومدى قدرة العراق على استثمار الفرص المتوفرة لديه والاستفادة من هذه التفاعلات في حماية الامن القومي

العراقي ودعم الاقتصاد والسياسة فضلا عن الحصول على أحلاف وتكتلات والدخول في مشاركات تخدم استراتيجيات المواجهة للأمن القومي العراقي في ظل الظروف الدولية الراهنة) .

منهجية البحث

تم استخدام المناهج الآتية في الدراسة وهي:

١. المنهج التاريخي الوصفي، استخدم هذا المنهج لوصف اهمية الموقع الجغرافي والاستراتيجي للعراق، فضلا عن الاثار الامنية والعسكرية والاقتصادية منذ العام ٢٠٠٣
٢. المنهج التحليلي، استخدم هذا المنهج من اجل تحليل اسباب التنافس والصراع الاقليمي والدولي في منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة والمنطقة العربية بصورة خاصة.
٣. المنهج الاستشرافي، استخدم هذا المنهج من اجل وضع الرؤى المستقبلية لتأثير التنافس والصراع الاقليمي والدولي على الامن القومي العراقي ومستقبل دوره الاقليمي والدولي، فضلا عن استراتيجيات المواجهة من خلال استثمار الفرص المتاحة في العراق.

هيكلية البحث

قسم البحث الى المباحث الاتية : المبحث الاول ، التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه الامن القومي العراقي ، ويتكون من مطلبين ، الاول : التحديات الداخلية التي تواجه استراتيجية الامن القومي العراقي ، اما الثاني فهو : التهديدات الخارجية على قوة ومكانة العراق اقليميا ودوليا ، اما المبحث الثاني فقد تناول استراتيجية استثمار الفرص المتاحة في العراق ، وكذلك هو من مطلبين ، الاول: اهمية العراق الجيوستراتيجية ، اما الثاني فقد تناول استراتيجيات مواجهة التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية ، وأخيرا وضعت الخاتمة .

المبحث الاول: التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه الامن القومي العراقي

هناك العديد من التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية التي تواجه العراق منذ العام ٢٠٠٣ والى يومنا الحالي، وتعد هذه التحديات والتهديدات عقبات تواجه صانع القرار ولها تأثير كبير على السياسة الخارجية العراقية التي هي امتداد للسياسة الداخلية ن والتي تميزت بالصراع ما بين الاطياف العراقية للحصول على دفة الحكم، فضلا عن القضايا الامنية والارهاب والاعتماد الاقتصادي على الريع والفساد المالي والاداري، وعلى هذا الاساس سوف تستعرض محمل هذه التحديات والتهديدات .

المطلب الاول: التحديات الداخلية التي تواجه استراتيجية الامن القومي العراقي

تمثل القدرات العسكرية للدول المجاورة تحديات للأمن القومي عموماً مجمل العوامل التي تشكل تهديداً مباشراً على أمن وسيادة البلد ، فالأمن القومي العراقي يوجه جملة من التحديات المرئية التي تشكل خطراً مباشراً على منظومة الأمن الاستراتيجي وهذه التحديات يمكن التماس حيثياتها وتأثيراتها بنحو عيني مباشر، لكن التحديات التي تشكل تهديداً أكبر على المنظومة الاستراتيجية للأمن القومي التي لا يمكن التماس تأثيراتها مباشرةً .

إن التحديات غير المرئية للأمن القومي العراقي تتجلّى بجملة من العوامل والمؤثرات التي تخصُّ قطاعات استراتيجية مهمة في الدولة، كقطاع البنى التحتية، التي تمسُّ تأثيراتها حياة المواطنين، فضلاً عن تحديات أخرى محدقة بالمنظومة الرقمية للعراق والمتمثلة بالتهديدات السيبرانية الإلكترونية، فضلاً عن تحديات زيادة السكان وضعف التخطيط الاستراتيجي ويمكن التطرق الى هذه التحديات بنحو أوسع كالآتي [1]:

الحرب اللامتماثلة

تعد المجاميع المسلحة والإرهاب والتمرد والنزاعات الطائفية والعرقية والجريمة المنظمة رغم انحسار نشاطاتها في المرحلة الحالية نتيجة الجهد الأمني للدولة بالاتجاهين العملياتي والاستخباري، الا ان خطرها لا زال قائماً بسبب متغيرات البيئة الإقليمية والدولية وارتباط نشاطاتها بأطراف خارجية .

التحديات السيبرانية

تتمثل التهديدات الإلكترونية (السيبرانية) بتحديات غير مرئية توثر على منظومة الأمن القومي العراقي، ففي عصر التكنولوجيا أصبح لأمن المعلومات الدور الأكبر لصدّ أي هجوم إلكتروني ومنعه، قد تتعرض له

أنظمة الدولة المختلفة وأيضاً حماية الأنظمة التشغيلية من أي محاولات للولوج بنحو غير مسموح به لأهداف غير سليمة، فالتطور التكنولوجي الذي شهده العراق في مجال المعلومات والاتصالات بعد عام ٢٠١٣ الذي تزامن مع ضعف الأمن الإلكتروني في البنية تحتية الوطنية (أمنية أو مصرفية أو شخصية) أدى إلى أن يصبح العراق منكشفاً استراتيجياً لكثير من دول العالم، لاختراقه والتجسس على المعلومات الخاصة بالمؤسسات الأمنية واستعمال العراق كساحة لشنّ الهجمات الإلكترونية لضرب أمن معلومات أي دولة كانت واختراقه، فضلاً عن استراق أي معلومة واستعمالها لأغراض المساومة، أي: لتنفيذ عمليات إرهابية وإسنادها .

من الملاحظ أن أكثر المؤسسات العراقية تتعاقد لتجهيز معلوماتها من أقمار صناعية ذات مورد خدمة واقع خارج الحدود العراقية الذي يؤدي إلى مرور تلك المعلومات في خوادم تلك الدول ورجوعها إلى العراق، إذ يشكل هذا الإجراء خرقاً لأمن المعلومات العراقي ويجب تلافي مثل هذه الخروقات الكبيرة التي تتعرض لها حركة المعلومات في العراق .

في الوقت الذي يواصل فيه العراق تطوره ونموه وعلى المستويات كافة يتطور ويتوسع استخدام الحاسوب والمعلومات والاتصالات تصبح إمكانية مهاجمة شبكات الاتصالات والمعلومات الحكومية لاسيما الأمنية منها قائمة ومحتملة بهدف التجسس أو سرقة المعلومات أو القرصنة الالكترونية وبالتالي أمكانية استفادة المجاميع الإرهابية أو الجهات التي تدعمها لتنفيذ أجنداتها ومخططاتها الاجرامية .

الانفاق العسكري

أن استمرار الدول الإقليمية في زيادة وتيرة الإنفاق العسكري والتسليح التقليدي وغير التقليدي يشكل خللاً في التوازن العسكري الإقليمي وبما يجعل العراق الحلقة الأضعف فيه وعلى حساب مكانته الإقليمية .

الاسلحة المحرمة دولياً

يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل وإمكانية استخدامها من قبل الجماعات الإرهابية تهديدا جديا للأمن القومي العراقي، كما أن سعي بعض دول الجوار الجغرافي لتطوير برامج الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية يزيد من مخاطر انتشار هذه الأسلحة في المحيط الإقليمي ويفرض بالتالي أعباءً وتهديدات على أجهزة الأمن ومؤسسة الجيش .

تحديات إعلامية

تمثّل تحديات الإعلامية إحدى أهمّ المهددات غير المرئية لمنظومة الأمن الاستراتيجي للعراق، فهي من المشكلات العصرية التي باتت تهدد الأمن الإعلامي للعراق، إذ يمثل التأثير الإعلامي في واقع البيئة

الاستراتيجية للعراق عاملاً له العديد من الدلالات التي تتحدد معظمها بدلالات مهددة للأمن القومي، إذ أضحى المجتمع العراقي يتأثر بنحو كبير عبر ما تسوّقه الفضائيات العربية والإقليمية التي تمثّل بوابة من بوابات التأثير على صناعة الإدراك للجمهور العراقي وهو ما خلق نوعاً من الانكشاف الإعلامي ذا نطاقات استراتيجية واسعة شملت الدوائر السياسية والأمنية والاجتماعية.

مثل الإعلام الإقليمي ولاسيما المحيط في دائرة التفاعلات الإقليمية الساخنة العامل المؤثر على البيئة الاستراتيجية الوطنية وأخذ يستبيح حدود السيادة الإعلامية التي تبنى على أساس ثوابت ثقة مدركات الجمهور الوطني، إذ يحاول هذه الإعلام أن يدير توجهات الجمهور الوطني لاسيما أنه يمتاز بقوة تأثير كبيرة، نظراً لحداثة الهندسة الإعلامية التي يمتلكها والإمكانات المادية التي يتحلى بها، لذلك فإن العراق يعاني من انكشاف إعلامي استراتيجي وهذا الانكشاف بالتأكيد لا يخرج من دائرة تصنيفه بحجم التهديدات الأمنية، لاسيما إذا نظرنا إليه من زاوية التحديات الاستراتيجية التي باتت تشكل تهديداً صارخاً لمحددات الأمن القومي.

تحديات زيادة عدد السكان

إن أهم التحديات غير المرئية التي تواجه الأمن القومي العراقي هي الزيادة السريعة في عدد السكان من دون أن يصاحب هذه الزيادة ارتفاعاً في مستويات الرفاه والنمو الاقتصادي، فالتعداد السكاني للبلاد وصل إلى أكثر من ٤٠ مليون نسمة مع بقاء معدل النمو السكاني السنوي عند ٢,٦١% وعلى وفق إحصائية جديدة أعدها الجهاز المركزي للإحصاء فإن التقديرات السكانية في العراق عام ٢٠٢١ تشير إلى أن عدد السكان وصل إلى ٤٠,١٣٩,٥١٩ نسمة ومعدل النمو السكاني ما يزال مرتفعاً عند معدلاته السابقة ،إذ بلغ ٢,٦١% وعلى وفق تقديرات وزارة التخطيط التي أصدرتها عام ٢٠٢١.

تستند تقديرات وزارة التخطيط في الغالب إلى البطاقة التموينية، الذي يمثل برنامج لتوزيع الحصص الغذائية على السكان المتبع في تسعينيات القرن الماضي.

تحديات ضعف التخطيط الاستراتيجي (٢)

يعدُّ التخطيط من المهام الرئيسة للقيادة الاستراتيجية وعنصراً مهماً لثبات منظومة الأمن القومي وإن التخطيط يرتبط بالمستقبل واستعمال علم المستقبل والنظريات والأساليب العلمية الحديثة التي تساعد على

ذلك، فهو عملية تقوم بها المؤسسات الاستراتيجية لدولة من أجل تحديد أهداف مستقبلية وموجهة تحديات محدقة واتخاذ القرارات بشأن تخصيص مواردها لردع هذه التحديات وتحقيق الأهداف المنشودة ونتيجة التداعيات والانعكاسات السلبية التي تمسُّ مسار عمل المؤسسات الدولة العراقية الاستراتيجية.

ويعاني العراق اليوم من حالة ضعفة في منظومة التخطيط الاستراتيجي وهو ما انعكس سلباً على عمل معظم مؤسسات الدولة العراقية ونتاجها التي باتت تعاني من ضعف في التخطيط الاستراتيجي الذي يمثّل أحد السمات الرئيسة للعصر الحديث وأساس عمل المؤسسات الحكومية لأجل تحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ؛ لذلك فإنه يتطلب قدرات خاصة على التوقع والتنبؤ فيما يخص المستقبل، لذا – ومن خلال تحليل وتفحيص عمل معظم المؤسسات الاستراتيجية للدول– نجد أن هناك ترهلاً وضعفاً واضحاً في عملية التخيط الاستراتيجي؛ لانعدم الرؤية المستقبلية وضعف القيادة الإدارية، فانعكست هذه المتغيرات السلبية على صلب عمل هذه المؤسسات وأنتج تخبطاً واضحاً في مخرجات الإدارة لمعظم مؤسسات الدولة ومن ثم انعكس على المسيرة التنموية للفرد والدولة العراقية.

تحديات ترهل البنى التحتية

يعرف مفهوم البنية التحتية لأي دولة بأنها كلّ المؤسسات والهياكل الفنية التي تدعم المجتمع وتمسّ الأمن القومي الاقتصادي والعلمي والصحي والخدمي مثل: المدارس والمستشفيات والطرق والجسور والسدود والمحطات والمطارات والمصانع والإنتاج الزراعي والكهرباء، أما مفهوم البنية الفوقية، فيقصد بها كل التشريعات والأنظمة والقوانين والإطار الأكبر لها وغيرها من مؤسسات الدولة التي كانت تحكم عمل تلك البنى التحتية ويمكننا أن نضيف إلى مفهوم البنية التحتية منظومة القيم التي أقامها المجتمع منذ آلاف السنين وآمن بها، فالبنى التحتية ضرورة لا غنى عنها لعملية النمو والتنمية الاقتصادية في العراق، إذ إن وجودها يُعَدُّ من أهم عناصر جذب الاستثمار وتنمية الاقتصاد القومي وتطوره.

أن عملية التنمية الشاملة في العراق يجب أنه ترافقها خدمات للبنى التحتية موازية لها، تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد عبر تزويدهم بالخدمات المادية والاجتماعية ولكن دخول البلد بحروب طويلة وعقوبات اقتصادية دولية على العراق والفساد الإداري المستشري مما أدّى إلى دمار البنى التحتية وخرابها، فلم يكن هناك اهتماماً كبيراً في مجال إعادة إعمار البنى التحتية للبلد نتيجة انخفاض التخصيصات المالية السنوية المخصصة ضمن الموازنات العامة الاتحادية وهو ما أثر سلباً على سياق عمل هذه المؤسسات والمرافق العامة الاستراتيجية للدولة، فضلاً عن تداعيات الحرب مع تنظيم داعش التي أدت

إلى انهيار كبير في البنى التحتية لمعظم المدن والبلدات التي دخلها هذه التنظيم الإرهابي لذا يمثّل قطاع البنى التحتية أحد أهم الركائز التي يستند إليها الأمن القومي الاستراتيجي للعراق، الذي بات يعاني من تحديات كبرى تختص بنقص عدد هذه البنى وأخرى خاصّة بقدم هذه البنى وترهلها وأخرى خاصّة بانهيارها .

يمكن القول إن منظومة الأمن القومي (الاستراتيجي) للعراق، تواجه جملة من التحديات التي يمكن تصنيفها بالتحديات المرئية وغير المرئية ويتجلى تهديدها بتلك التي تظهر بالصورة غير المرئية، فلا يمكنٍ التماسها بصورة مباشرة إلا من خلال البحث والاستقراء التحليلي وتشكل هذه التحديات تهديدا استراتيجيا من شأنها أن تؤثر على الأمن الاستراتيجي (للفرد والدولة) بمعنى أن هذه التحديات تشمل معظم القطاعات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، التي تتمحور حول البنية التحتية الارتكازية للدولة لتصل إلى الأمن الإدراكي للمواطن .

التحديات الطبيعية والإنسانية

وتشمل المصاعب الشديدة التي تواجه البلد وتشكل تهديداً للأمن القومي مثل انتشار الأوبئة وتهديدات انخفاض نسبة المياه في الأنهر الرئيسية ومناطق الاهوار، او حالات اللجوء الإنساني التي يمكن حصولها نتيجة اضطرابات قد تحصل في دول الجوار .

المطلب الثاني: التهديدات الخارجية على قوة ومكانة العراق اقليميا ودوليا

التهديدات الاقليمية

ان الاحداث التي اصابت المنطقة العربية بعد ما يسمى بالربيع العربي غيرت خريطة التفاعلات السياسية للاعبين الاقليمين ، فقد أظهرت ادوار لقوى اقليمية واضعفت ادوار لقوى اخرى ، ورافق تلك الاحداث انطلاق التنظيمات الارهابية وتهديدها لأسقاط بعض الانظمة السياسية ، وقد استطاعت السيطرة على بعض المناطق الاستراتيجية المهمة وفرضت ارادتها عليها وعملت على توجيه عملياتها الارهابية من خلالها الى العالم، وقد ادت العمليات الارهابية الى وقوع الحروب الاهلية في العديد من المناطق العربية ، مما زاد في التنافس ما بين الدول الاقليمية المحيطة بالعراق ، مؤثرة بذلك على امنه الوطني .

ومنذ العام ٢٠١١ ، برزت بعض التحالفات الاقليمية لمواجهة هذه الاحداث الامنية التي اصابت المنطقة العربية بسبب التنافسات الاقليمية ومنها ، التحالف السعودي الاماراتي البحريني المصري لمساندة الحكومة اليمنية ولمحاربة التنظيمات الارهابية في المنطقة العربية، والتحالف القطري التركي الذي عقد على

خلفية المقاطعة الخليجية للقطر، ويعمل هذا الحلف الى بناء قاعدة عسكرية تركية في قطر فضلا عن تقديم الدعم اللوجستي والغذائي لقطر.

ان اهم التنافسات الاقليمية تقع ما بين عدة لاعبين أساسين هم كل من السعودية تركيا وايران واسرائيل، اذ تعد السعودية من اللاعبين الاقليمين الفاعلين في المنطقة الاقليمية العربية وقد برز هذا الدور بعد ان ضعف الدور العراقي اثر الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في العام ٢٠٠٣، كما وان انشغال سوريا بالحرب الاهلية دفع باتجاه تقوية الدور السعودي، ولم يخرج الاداء السياسي لبقية دول الخليج العربي عن تأثير القرار السياسي السعودي، وقد اعتمدت السعودية بأدائها كلاعب مؤثر اقليميا على امكانياتها الاقتصادية الكبيرة المتمثلة بالنفط، فضلا عن احتمائها بالمظلة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، الا ان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية ابرز دور كبير وفاعل لإيران، الامر الذي دعا السعودية الى وضع مرتكزات استراتيجية من اجل المحافظة على مصالحها الحيوية في المنطقة الاقليمية بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة وذلك من خلال بعض الجوانب، الأمني: تعمل السعودية على قيام حكومة مركزية في العراق والمحافظة على وحدة أراضيه من اي تقسيمات إقليمية، وترفض بناء قوة عسكرية عراقية قد تؤثر مستقبلا على الدور الإقليمي للسعودية، عدم السماح بقيام دولة شيعية في العراق على غرار النظام السياسي الإيراني. السياسي: تعمل السعودية على تقديم الدعم لطائفة دون اخرى في العراق من اجل توازن الحكومة العراقية وعدم ترجيح كفة على أخرى، وبذلك تضمن السعودية التوازن الاستراتيجي للتواجد الايراني في العراق من جهة والتأثير على الدور الاقليمي والدولي العراقي من جهة اخرى، فضلا عن قيامها بعقد المؤتمرات الدولية حول مكافحة التنظيمات الارهابية في منطقة الشرق الاوسط للعمل على دفع خطر التنظيمات الارهابية عن اراضيها بسبب تعاطف بعض مواطنيها مع فكر هذه التنظيمات.

اما بالنسبة الى تركيا، فأنها ترى بأن تطور الإحداث في العراق لا سيما بعد انسحاب القوات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في العام ٢٠١١، بناءا على إستراتيجية الرئيس الأمريكي براك اوباما في الشرق الأوسط، سوف يكون لها تأثير سلبي على الأمن القومي التركي، وإن لم تتحسب تركيا لما سيكون عليه العراق ما بعد الإحداث التي إصابته بعد العام ٢٠١٤، فإن تركيا ستجد نفسها أمام تحديات

إستراتيجية تهدد أمنها ووحدتها الإقليمية [٣] ، وعلى اساس ما تقدم ، فأن لتركيا عدد من الثوابت التي ترتكز عليها تجاه العراق للمحافظة على امنها القومي وعلى عدة جوانب ، اما بالنسبة للجانب الأمني فهي [٤] : إقامة علاقات قوية مع الحكومة العراقية والمحافظة على سلامة ووحدة الأراضي العراقية ومنع قيام دولة كردية او حتى حصول الأكراد على حكم ذاتي موسع مع المحافظة على وضع خاص لتركمان العراق يمنع اي نفوذ او هيمنة كردية عليهم ، فضلا عن ملاحقة مقاتلي حزب العمال داخل الأراضي العراقية بعد ازدياد هجماتهم على وحدات الجيش التركي ، اما السياسي فقد استضافت تركيا العديد من المؤتمرات التي شاركت فيها الدول الاقليمية المجاورة حول الوضع في العراق وبمشاركة الحكومة العراقية ، فضلا عن تبادل الزيارات بين البلدين ، كان من بينها زيارة رجب طيب اوردغان عندما كان رئيس وزراء تركيا الى العراق بعد الانسحاب العسكري للولايات المتحدة من العراق في العام ٢٠١١ ، والتعاون بين البلدين في مختلف القضايا السياسية والأمنية والعسكرية والتي من ضمنها تقديم مساعدات عسكرية ولوجستية لحفظ الوضع الامني في العراق [٥] ، اما الاقتصادي والتجاري ، فأن للنفط أهمية كبيرة في العلاقات التركية العراقية وذلك من خلال خط نفط جيهان كركوك الذي يوفر لتركيا موارد دخل مهمة ، كذلك ان ما يهم تركيا هو الحفاظ على العلاقات الاقتصادية واستثمارات شركاتها في العراق ، فهناك العشرات من الشركات التركية التي تعمل في العراق وبالتحديد في شماله ، ويعمل معظمهم في قطاع البناء والتنقيب عن النفط ، فضلا عن توقيع تركيا اتفاقيات تجارية مع الحكومة العراقية لغاية العام ٢٠٠٩ ، تجاوزت قيمتها اكثر من ٢٠ مليار دولار [٦] .

وعلى اساس ما تقدم ، سوف تحاول تركيا القيام بعدة فعاليات على المستوى السياسي الخارجي والعسكري والاقتصادي كي تحافظ على مكانتها ونفوذها الإقليمي ويأتي في مقدمتها ، محاصرة الحركات الكردية وتوجيه ضربات عسكرية لها ان اضطر الامر لكي تحافظ على دفعها بعيدا عن حدودها ، ولكي تدعم اقتصادها سوف تعمل تركيا دعم وتفعيل الاستثمار لرؤوس الاموال الاجنبية وشركات السياحة ، وقد استفادت تركيا من الدعم القطري لليرة التركية نتيجة انخفاض قيمتها بعد اعلان التحالف التركي القطري ، اما على صعيد العلاقات الدولية فقد تضطر تركيا الى اعادة تفعيل علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية التي اصابها نوع من الضعف بسبب الاحداث في سوريا ، الامر الذي حفز علاقاتها مع روسيا نتيجة تلك الاحداث [٧] .

اما بالنسبة الى ايران ، التي تعد اكثر دول الجوار الإقليمية تأثيرا" على الدور الاقليمي والدولي للعراق، اذ شكل الميراث السلبي للعلاقات العراقية الايرانية وتركة الصراع والاختلاف الإيديولوجي والتطلعات لكلا الدولتين الى الاستبشار بدور اقليمي فعال بعد اسقاط النظام السابق في العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في العام ٢٠٠٣ ، فقد هيأت الظروف المناسبة لايران لمرحلة جديدة من التوظيف السياسي وعلى نحو يعزز أمنها القومي ويثبت دورها الإقليمي ، وذلك على عدة جوانب ، الأمني [٨]: تشترك ايران مع تركيا في الحفاظ على علاقات متينة وقوية مع الحكومة العراقية ، للمحافظة على امنها القومي إذ تعد العراق جزء منه خاصة بعد الانسحاب العسكري للولايات المتحدة الأمريكية منه في العام ٢٠١١ ، والانسحاب الفردي للولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي (٥ +١) بعد العام ٢٠١٧ ، فضلا عن اهتمام ايران بالمحافظة على وحدة الاراضي العراقية من اي تجزئه ، وتعمل ايران على الاستفادة من اتفاقية الاطار الاستراتيجي المبرمة ما بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على منشأتها النووية من خلال عدم استخدام الاراضي العراقية لضرب أية دولة مجاورة وفي مقدمتها ايران ، كما ان تحاول سد الفراغ الاستراتيجي في المنطقة الاقليمية بصورة عامة والعربية بصورة خاصة من خلال الاندفاع نحو دول منطقة الخليج العربي، أما السياسي : فقد عقدت ايران العديد من الاتفاقيات مع العراق حول الحدود وكيفية السيطرة عليها لغرض منع ظواهر التهريب والمتاجرة بالأسلحة ، التي تعرض الامن الوطني العراقي الى مزيد من عدم الاستقرار الامني ، فضلا عن قيام ايران بالدعم المستمر للحكومة العراقية منذ سقوط النظام السياسي بعد العام ٢٠٠٣ ، الا ان الاتفاقات لم تشمل استثمار آبار النفط الحدودية و استمرار مشكلة المياه ما بين الدولتين بعد قطع المياه من قبل الجانب الايراني ، متزامنا مع تفاقم مشكلة المياه مع الجانب التركي بداية العام ٢٠١٨ ، أما الاقتصادي والتجاري [٩] : شهدت السوق التجارية العراقية تدفقا كبيرا للبضائع الإيرانية المختلفة بعد العام ٢٠٠٣ ، وقد بلغ التبادل التجاري بين الدولتين الى ٨ مليار دولار ، فضلا عن اهم الاستثمارات الاقتصادية الايرانية في العراق تصب في قطاعي النفط والكهرباء .

وعليه يمكن القول بأن ، إيران ذات تأثير فاعل على الدور الاقليمي والدولي للعراق ، وتعمل من خلال هذا التأثير على تحقيق مجموعة عوامل إستراتيجية مهمة يأتي في مقدمتها ، وضع العراق ضمن الاوليات

الاساسية لسياستها الخارجية ضمن معادلة توزيع القوة والصراع في المنطقة الاقليمية العربية وبذلك تستطيع المحافظة على امنها واستقرارها وعدم الاضرار ببرنامجها النووي من خلال اشغال القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية بإدارة الصراعات المتعددة في المنطقة الاقليمية كالصراع العربي الاسرائيلي او الصراع السعودي اليمني او الحرب ضد التنظيمات الارهابية في سوريا والعراق ، وبذلك فأن العراق يعد الورقة المهمة التي تريد ايران من خلالها ان تؤدي دورا فعالا سواء كان على المستوى الاقليمي ام على المستوى الدولي من خلال صراعها مع الولايات المتحدة الامريكية حول ملف برنامجها النووي ، فضلا عن استثماراتها المتعددة في العراق لا سيما في الجانب الاقتصادي والتجاري والقطاع النفطي والكهرباء والسياحة الدينية .

ونتيجة ضعف الدعم السياسي من قبل الاتحاد الاوربي لإيران وتجديد العقوبات من قبل الولايات المتحدة الامريكية عليها في العام ٢٠١٨ ، تراجعت صادرات إيران من النفط إلى حوالي ٤٠% من صادرتها الأصلية، أذ انخفضت الى مليون برميل يومياً بعد أن وصلت إلى مليونين ونصف برميل يومياً قبل عدة أشهر فقط ، وفي ضوء تلك الاحداث سيتأثر الاقتصاد الإيراني، اذ يقدر صندوق النقد الدولي الآن أن الاقتصاد الإيراني المدعوم بالنفط سوف يضغط بحوالي ٣,٥% في العام ٢٠١٩ بعد أن انضغط بحوالي ١,٥% في نهاية العام ٢٠١٨، في حين أنه قبل إعلان الولايات المتحدة فرض العقوبات على إيران، كان صندوق النقد الدولي يتوقع نمو بحوالي ٤% بداية العام ٢٠١٩ .

ولكي تؤدي ايران دورا اقليما فاعلا ومؤثرا في الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية من اجل المحافظة على برنامجها النووي ، تعمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات منها الاستمرار في الاختبارات الصاروخية دعما لمكانتها العسكرية الاقليمية ولتقليل الضغوط العسكرية للولايات المتحدة الامريكية عليها ، كما وتعمل قدر الامكان في الاستمرار بتطوير برنامجها النووي لتقليل الضغوط السياسية الموجهة عليها من قبل الامم المتحدة والمجتمع الدولي ، فضلا عن اعتماد استراتيجية تجنب المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة الامريكية من خلال فرض نوع من السيطرة البحرية على منطقة الخليج العربي والتلويح بالورقة العراقية بين الحين والاخر مما يؤثر على الامن والاستقرار في العراق (١٠) .

اما بالنسبة الى اسرائيل فقد ادراك صانع القرار الاسرائيلي التهديدات الكامنة التي تهدد السلم والامن الاسرائيلي، بل وجد استمرار الدولة العبرية بالمحافظة على امنها واستقرارها يكون في ظل الازمات

والصراعات الإقليمية المحيطة بها والمتمثلة بظهور فاعلين جدد في منطقة الشرق الاوسط ، مثل التنظيمات الارهابية التي تعمل على زعزعة استقرار المنطقة العربية المحيطة بها ، واشتراك قوى دولية في المنطقة مثل روسيا والولايات المتحدة الامريكية بشكل متزايد في تفاعلات المنطقة ، فضلا عن مطامع قوى اقليمية بالهيمنة في الشرق الاوسط كما تفعل ايران وتركيا .

وفي العموم عد صانع القرار الاسرائيلي هذه التنظيمات الارهابية وخاصة داعش والقاعدة خطرا يهدد العالم بشكل عام واسرائيل والشرق الاوسط بشكل خاص، وعلى اسرائيل مسؤولية منع هذا الخطر وعدم اتساع هذه الظاهرة، لاسيما وان اسرائيل تخشى من اتساع القوة البشرية لهذه التنظيمات الإرهابية فتشمل القوى الشعبية للدول العربية التي خاضت حروبا ضدها ، والتي ترى في وجود اسرائيل في المنطقة العربية يمثل الهدف الاهم لتوجيه الضربات نحوها .

وأزاء ذلك، يمكن القول بأن اسرائيل ومنذ انطلاق الاستراتيجية الامريكية لمكافحة التنظيمات الارهابية في الشرق الاوسط بعد عام ٢٠١١ ، عدت نفسها بوصفها شريكا للولايات المتحدة في هذه الاستراتيجية وعدتها حرباً لإسرائيل، لاسيما وان هناك مصالح مشتركة بين الاثنين ، فضلا عن ان اسرائيل ترى في هذه الاستراتيجية عامل مساعد كبير جدا في استمرارها على نهجها المعادي للفلسطينيين ، وعد هذا النهج امتداد للاستراتيجية الامريكية لمكافحة التنظيمات الارهابية في الشرق الاوسط بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص ، مما يمكن اسرائيل من الحصول على حرية التصرف مع الفلسطينيين ، من خلال تكييفها للحرب على الفلسطينيين كأنها حرب على تنظيمات ارهابية ينبغي القضاء عليها ، في ظل الاحداث التي تمر بها سوريا من تفكك وحدتها وانشغاله الداخلي ، الامر الذ سهل عملية امرار ما يسمى بصفقة القرن التي تديرها الولايات المتحدة الامريكية [١١] .

وفي ضوء ما تقدم، ولكي تستمر اسرائيل بمحافظة على امنها ومشروعا لصفقة القرن، تعمل على زيادة فاعليتها الاقليمية من خلال اعادة تحسين علاقاتها مع تركيا من خلال الضغوط السياسية للولايات المتحدة الامريكية على تركيا ، فضلا عن تطوير علاقاتها مع دول الخليج العربي ومصر والأردن والمغرب والجزائر في ظل اهداف استراتيجية مشتركة ما بين اسرائيل والخليج العربي من البرنامج النووي الايراني، وتهديدات التنظيمات الارهابية ضد مصر والاردن والجزائر واسرائيل [١٢] .

التهديدات الدولية

يعد التنافس الإقليمي امتدادا" لصراع القوى الدولية الكبرى، وعليه ينظر الى دور القوى الاقليمية في المنطقة العربية وفاعليتها الى مدى ما تملكه من القوة الاقتصادية والعسكرية والعلاقات الدولية والمكانة الإستراتيجية، فضلا عن ارتباطها ومصالحها المشتركة مع القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها ، وقد برزت فاعلية الدور الروسي وتأثيره في المنطقة العربية بشكل خاص والعالم بشكل عام، فضلا عن الفاعلية والتأثير لكل من الصين والاتحاد الاوروبي .

كما وتعد الولايات المتحدة الامريكية اللاعب الاساس في ادارة السياسة الدولية من خلال تفردها في صناعة القرار السياسي الدولي لما تمتلكه من القوة العسكرية المسلحة والامكانيات الاقتصادية الكبيرة فضلا عن التكنولوجيا والاتصالات وثورة المعلومات والانتشار في قواعد عسكرية عديدة تسيطر من خلالها على ارجاء الكرة الارضية .

وعلى هذا الاساس، تمتلك الولايات المتحدة القدرة الكاملة على ادارة الصراعات الاقليمية والدولية، والتي تعمل من خلالها على المحافظة على منظومة المصالح القومية لها ، ومن هذه الصراعات التي لها تأثير على الامن الوطني العراقي، الصراع في سوريا ما بين حكومة المركزية من جهة والتنظيمات الارهابية والقوات المتحالفة المدعومة ومن قبل الولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى، فضلا عن الصراع التركي الكردي على الحدود الشمالية لسوريا والصراع الروسي الامريكي والصراع الايراني الإسرائيلي والصراع الايراني الامريكي .

ان الدور الذي تؤديه الولايات المتحدة الامريكية في ادارة الصراع في سوريا وما صاحبه من الانسحاب للقوات المسلحة الامريكية من العراق ٢٠١١ ، اثر بشكل واضح على الامن الوطني العراقي اذ تركت القوات الامريكية فراغا على الساحة الامنية العراقية في فترة الاعداد الكامل للمؤسسة العسكرية العراقية مما دعا التنظيمات الارهابية الى الولوج من الحدود السورية بأتجاه بعض المحافظات العراقية وفرض السيطرة العسكرية عليها في العام ٢٠١٤ ، لقد ادى الضعف الذي اصاب الحكومة المركزية السورية وسيطرتها على الاحداث التي وقعت في العديد من مدنها وسيطرة التنظيمات الارهابية عليها وانقلاب بعض القيادات العسكرية في قواتها المسلحة الى انفلات الوضع الامني في سوريا مما عملت هذه التنظيمات الارهابية الى توسيع رقعتها الجغرافية بأتجاه المحافظات العراقية واحتلالها ، الامر الذي اثر بشكل كبير على الامن الوطني العراقي، ان تلك الاحداث الامنية التي وقعت في الموصل والمحافظات الاخرى دعت الحكومة العراقية الى

التخطيط والاعداد والتدريب للقوات المسلحة لخوض حملة كبيرة لتحرير تلك المحافظات واحلال السلام فيها بعد معركة (قادمون يا نينوى) واعلان النصر العسكري العراقي على التنظيمات الارهابية في العام ٢٠١٧ .

ان التنافس ما بين القوى الاقليمية له ارتباط بالصراعات الدولية في منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة والمنطقة العربية بصورة خاصة، فالتنافس على الادوار الاقليمية ما بين إيران والسعودية في سوريا واليمن وابران واسرائيل في سوريا ولبنان وتركيا وإيران في سوريا والعراق يرتبط بشكل واضح بالصراع الدولي ما بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا من جهة والولايات المتحدة الامريكية والصين من جهة اخرى، في كل من المنطقة العربية والشرق الاوسط .

فبعد الحروب التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في العام ٢٠٠١ و٢٠٠٣ ، في أفغانستان والعراق وتنفيذها لشعارات الديمقراطية وحقوق الانسان والاصلاح التي رفعتها في مشروعها للشرق الأوسط الكبير الذي ابتدأ في افغانستان والعراق ليشمل الخليج العربي والمنطقة العربية بل كل منطقة الشرق الاوسط واستطاعت بذلك الولايات المتحدة الامريكية بناء مجموعة من القواعد العسكرية في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية تضمن من خلالها مرونة استخدام القوة والمحافظة على مصالحها الحيوية وخاصة النفط والغاز وطرق نقلها ، فضلا عن تقويض الامتداد الروسي نحو المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وضمان حماية حلفائها ومصالحهم وخاصة إسرائيل .

اما بالنسبة لروسيا الاتحادية، فأن اهم اهداف السياسة الخارجية الروسية تمثل بإضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية، والتأكيد على ضرورة استرداد روسيا المكانة التي افتقدتها منذ قيامها ، وإنهاء الانفراد الأمريكي بقيادة النظام الدولي بشكل انفرادي . وحسب رؤية القيادة الروسية، يجب إتباع خطة إستراتيجية وعقلانية تفضي إلى إحلال التعددية القطبية محل هذا الانفراد ، وعلى نحو يتناسب أكثر مع اتجاهات العالم الجديد اولا [١٣]، والسعي إلى اقامة علاقات متميزة وتعاون إستراتيجي مع أصدقاء الاتحاد السوفـييتي السابقين، لا سيما الهند وإيران والصين ثانيا . والاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة ثالثا . لاسيما وان ذلك يعني الواقعية في التفكير، والدعوة الى اقامة منظومات للتعاون الامني فضلا عن السعي لزيادة التعاون وتعزيز العلاقات مع كومنولث للدول المستقلة، وبما يخدم التماسك الاقليمي لروسيا ، والسعي إلى استعادة وتعزيز النفوذ الروسي في الفضاء السياسي والاقتصادي الذي كان يحتله الاتحاد السوفيتي، لاسيما منطقة الشرق الاوسط التي تعد من اهم مناطق الصراع السابق والحالي مع الولايات المتحدة بوصفها مناطق نفوذ اساسية بالنسبة لها [١٤] .

ولما كانت منطقة الشرق الاوسط تمثل احدى اهم المناطق التي شهدت حراكا سياسيا واقتصاديا وامنيا واجتماعيا ودينيا وعرقيا شديدة التعقيد والخطورة ،والعديد من الملفات الحساسة في المنطقة اخذت طابعا دوليا ، ولها امتدادات وتشعبات مختلفة، كما ان التعامل مع هذه الملفات لا يبتعد عن التدخلات والصراعات ذات الابعاد الجيوستراتيجية لهذه المنطقة المهمة ، كونها على تماس مع قضايا مرتبطة بالمصالح الحيوية للدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة ، وبموازين القوى الدولية بشكل اكثر خصوصية، لما لها من تأثير على المصالح السياسية والاقتصادية الروسية فيها [١٥] ، فقد حددت روسيا الاتحادية مرتكزات اساسية لمصالحها الحيوية في هذه المنطقة، ويأتي في مقدمة هذه المرتكزات المصالح الاقتصادية .

بالإضافة الى ما سبق تأتي الأهمية الجيوستراتيجية للشرق الاوسط ضمن المرتكزات الأساسية للمصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط، إذ يمكن القول، بإن السياسة الخارجية الروسية الجديدة تنطلق من رؤية ترتكز على إعطاء أهمية للقيمة الجغرافية والإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بوصفها تمثل مكان الصدارة في سلم الاهتمامات العالمية، وأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيداً عن تلك المنطقة الإستراتيجية، لما تمثّله من قلب العالم.

وعليه أصبحتَ منطقة الشرق الأوسط أكثر أهمية لروسيا منذ رئاسة فلاديمير بوتين ، والذي كان قد زار المنطقة للمرة الأولى في عام ٢٠٠٤، أي بعد أربع سنوات من توليه السلطة ، حينما زار تركيا ، ثم قام بزيارة مصر وإسرائيل والأراضي الفلسطينية في نيسان ٢٠٠٥ ، وهو ما كان مؤشراً على أن السياسات الروسية في الشرق الأوسط سوف تشهد عهداً جديداً [١٦] ، وذلك في إطار الصراع بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة على النفوذ في مناطق العالم المختلفة لذا بدأت روسيا العودة بقوة للشرق الأوسط والدخول بوصفها لاعبا مؤثرا في تفاعلاته ليس من أجل مصالح روسيا في المنطقة فحسب ، ولكن من أجل محاولة كسر احتكار ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية فيها أيضا [١٧] .

ومن خلال ما تقدم ، يمكن القول بأن روسيا تهتم بالجوانب الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط للوصول الى مياه البحر الأبيض المتوسط من جهة بوصفها من المناطق المهمة التي تجاور اوراسيا وهاتين المنطقتين تقعان ضمن الأولويات الأساسية للسياسة الخارجية الروسية منذ زمن بعيد ، ولعل ابرام سوريا اتفاقية نقل الغاز الايراني الى السوق العالمية عبر الاطلالة السورية على شرق المتوسط مثلت اهم جوانب الاهتمام الروسي ، لاسيما وانه يتناغم مع رغبة روسيا في الهيمنة على تجارة الغاز الطبيعي ،لاسيما وانها تملك الاحتياطي الاكبر في العالم .

فضلا عن ذلك، فأن روسيا تسعى إلى تحقيق استثمار سياسي من خلال استغلال حالات الفشل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، والتي رتبت اهتزاز الثقة بمنظومة التحالفات الامريكية لزيادة مكاسبها ونفوذها في المنطقة، مما يرتب دعمًا مباشرا لحليفتيها إيران وسوريا المناهضتين للولايات المتحدة فكرا ومشروعا واليات عمل من ناحية، وتقوية التقارب الروسي مع دول المنطقة على حساب النفوذ الامريكي فيها من ناحية أخرى، وبما يرتب تراجع التواجد الأمريكي الاقتصادي والتجاري الكبير في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (١٨).

ولذلك أدركت روسيا بأن، الإخفاق الأمريكي في العراق وأفغانستان أو أي مكان تتورط فيه الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط سيولد ثغرة كبيرة في سياسة التفرد الأمريكي العالمي، وسيخلّف فراغًا سياسيًّا وعالميًّا في خارطة النظام العالمي الجديد، مما يتيح المجال أمامها للعودة مرة ثانية إلى الساحة الدولية، ولعل معارضة روسيا الاتحادية للحرب على العراق كان إثباتًا واضحًا على سعيها لإفشال المشروع الأمريكي الأحادي في العالم بشكل عام، وفي الشرق الأوسط على وجه الخصوص، حيث أدركت موسكو أن الموقف في العراقي لن يكون بحال أسهل من (المستنقع الأفغاني) الذي وقع فيه الاتحاد السوفيتي في ثمانينيات القرن العشرين وكلفه ماديا ومعنويا (١٩).

من خلال ما تقدم، يمكن القول ان من اهم النتائج التي تمخض عنها الصعود الروسي الجديد في منطقة الشرق الاوسط وكان من الآثار السياسية للاستراتيجية الامريكية لمكافحة التنظيمات الارهابية في الشرق الاوسط تمثل بالتحالف الاستراتيجي الرباعي الذي ضم كل من روسيا الاتحادية وإيران وسوريا، اضافة الى بوادر اتفاق وتوافق استخباراتي عراقي معه. اذ يعد هذا التحالف من أحد أهم التحالفات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط، وقد ظهر نتيجة التغييرات السياسية في المنطقة العربية بعد عام ٢٠١١، وظهور تنظيم داعش الارهابي في العراق وبلاد الشام، مثل تحدياً خطيراً لأمن ومصالح هذه الدول الثلاث، فجاء هذا التحالف الرباعي تعبيراً عن التعاون الاستراتيجي، بحشد كل الإمكانات والموارد لإفشال ما تعده هذه الدول مشروعاً أمريكياً جديداً يستهدف المنطقة أو ما سمي بـ(سايكس- بيكو) جديد، وتوحيداً للخطاب السياسي والعسكري ضده والذي كانت سوريا ساحته التالية، بعد ان سبقتها كل من ليبيا واليمن ومصر وتونس (٢٠).

اما بالنسبة للصين فأن لها مصالح اقتصادية مهمة في منطقة الشرق الاوسط، حيث تعتمد على دول المنطقة في توفير نسبة كبيرة من احتياجاتها النفطية تصل الى ٤٣%، فضلا عن اعتمادها على واردات الغاز الطبيعي المسال من قطر، اضافة الى (طريق الحرير الجديد) [٢١] الذي يمر جزء منه عبر الشرق الاوسط، ولعقود طويلة عملت الصين على تحسين علاقاتها مع دول المنطقة، حيث وظفت ادواتها الدبلوماسية بما يخدم مصالحها [٢٢].

وقد استند التوجه الصيني نحو المنطقة على ثلاثة مرتكزات تمثلت بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام السيادة الوطنية، والالتزام بميثاق الامم المتحدة والقوانين الدولية ثالثا . وبعد الاحداث التي مرت بها منطقة الشرق الاوسط خاصة بعد تغييرات الربيع العربي ، والتحولات المرتبطة بانتشار التنظيمات الارهابية ، وسيطرتها على اجزاء مهمة في بعض دولها ، وقيام تنظيم داعش الارهابي بإعدام الرهينة الصيني عام ٢٠١٥ ، اثارت حفيظة الصين ودفعتها الى اتخاذ مواقف اكثر فاعلية بشكل يضاهي مكانتها وثقلها الدولي ، الامر الذي ادى الى اصدار الصين الى قانوني الامن القومي ومحاربة الارهاب ، اللذان سمحا للصين ارسال القوات الصينية للمشاركة في العمليات الخاصة لمكافحة التنظيمات الارهابية خارج البلاد، وانشاء محطات لوجستية للقوات البحرية خارج المياه الصينية [٢٣] .

المبحث الثاني: استراتيجية استثمار الفرص المتاحة في العراق

هناك مجموعة من الفرص المتاحة امام صانع القرار العراق بإمكانه ان يستثمرها لحقيق العديد من الانجازات على المستوى الداخلي والخارجي ويحقق بها مواجهة كبيرة للتحديات التي تواجه العراق، وقد تكمن هذه الفرص في المكانة الاستراتيجية للعراق والمواد الطبيعية العديدة فضلا عن توفر النفط والغاز السلعة الأكثر روجا على المستوى العالمي.

المطلب الاول: أهمية العراق الجيوستراتيجية

جغرافيا: أن مساحة العراق تبلغ حوالي (٤٣٥,٠٥٢) كم٢، ويقع العراق ما بين خطوط الطول (٣٨ و ٤٥ درجة شرقا) وخطوط العرض (٣٧ و ٢٢ درجة شمالا) [٢٤]. ويتمركز في جنوب غرب قارة اسيا يحده من الشمال تركيا ومن الجنوب الكويت والسعودية ومن الشرق إيران ومن الغرب سوريا والاردن والمملكة العربية السعودية [٢٥]. أما موقعه بالنسبة للمنافذ المائية فأن له إطلالة على مياه الخليج العربي مما يمكنه من الاتصال بالعالم لا سيما في مجال التجارة، اذ نرى ان جانبا من انتاجه النفطي يصدر عبر موانئه على الخليج العربي خاصة ميناء العمية، هذا فضلا عن موانئ لاستيراد وتصدير البضائع كميناء (ام قصر) [٢٦]، وتتميز أراضي العراق بوعورتها خاصة في المناطق الشمالية الحدودية مع ايران شرقا وتركيا شمالا، اما حدوده مع الدول العربية المجاورة فأنها غير منفصلة عن العراق بحدود طبيعية وإنما متصلة ومنبسطة ولا يوجد عوائق طبيعية فيها كالأنهار والبحار او الجبال [٢٧].

اقتصاديا: يمتلك العراق موارد كبيرة وخاصة من النفط والغاز الطبيعي، اذ تبلغ احتياطاته حسب منظمة اوبك الى (١٤ %) من النفط الخام للاحتياطات العالمية حتى العام ٢٠٢٠، والمركز الثاني من احتياطات الغاز الطبيعي العالمي خاصة بعد اكتشاف الغاز في سهل نينوى، فضلا عن موارد متعددة من المعادن الاخرى كالفوسفات والمغنيسيوم والحديد والالمنيوم والزجاج وغيرها [٢٨]، وقد اثبتت البيانات ان العراق لم ينخفض انتاجه اليومي للنفط عن ثلاث مليون برميل باليوم الواحد منذ العام ٢٠٠١ وحتى ٢٠٢٢ وهو الامر الذي يعزز من مكانة العراق الجيوستراتيجية اقليميا وعالميا [٢٩].

كما ان الحرب الروسية الاوكرانية وما آلت اليه من صراع ارادات غربية متمثلة بالولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الغربيين من جهة، وشرقية متمثلة بروسيا والصين من جهة ثانية، عدت الصراع على مصادر الطاقة هدفا آخر لهذه الحرب، بعد ان اوقفت روسيا امدادات الغاز الى اوروبا، الامر الذ يعطي هامش كبير للعراق من استثمار هذه الفرصة المهمة في رفع مكانته الاقتصادية دوليا، فضلا عن ما دلت اليه

اتفاقات جدة التي حضرها الزعماء العرب ومنهم العراق في ١٦ تموز ٢٠٢٢ ، والتي رافقت زيارة الرئيس الامريكي الى القدس لوضع اركان السياسة الامريكية الجديدة في الشرق الاوسط من جهة ودعم المشروع الاسرائيلي من جهة ثانية والذي يعد في مقدمة اولوياته المفاعل النووي الايرانية والسياسة الايرانية في المنطقة فضلا عن وضع الاسس لدولة مسيطرة اسرائيلية على اكبر قدر ممكن من الاراضي الفلسطينية ، هذه المعطيات المتعددة تدعو العراق الى استثمار الفرص للاندفاع بسياسة اقتصادية اقليمية ودولية فضلا عن قوة جديدة للفاعلات المبنية على شراكات تدعم الدور الاقليمي والدولي للعراق ، وهذا الامر مدعوم بالموقف السعودي الاخير في (اوبك بلص) الذي عمل على زيادة الضخ النفطي للأسواق العالمية بعيدا عن الارادة المسيطرة للسياسة الامريكية خاصة في منطقة الشرق الاوسط وبالذات في منطقة الخليج العربي ، وهو كذلك دافع للإرادة العراقية في تعويض السنين السابقة واستثمار هذه الفرصة لدعم اقتصاده .

وبالمكان العراق اعتماد نفس خطوات بعض الدول الخليجية في استثمار الظروف الاقتصادية العالمية الى تفعيل التعاون الاقتصادي مع الصين في خطوة لتعدد المصالح الدولية وعدم اعتمادها على الولايات الامريكية فقط .

استراتيجيا : أن مكانة العراق الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط ، اصبح عاملا مؤثرا في سياسات الدول الإقليمية من جانب ، وسياسات الدول الكبرى من جانب آخر نتيجة تشابك مصالحها الاقتصادية والسياسية والامنية ، واعتماد منظومة مصالحها القومية على موارد الطاقة كالنفط والغاز وطرق مواصلاتها ، فضلا عن حماية حلفائها الاستراتيجيين والعراق من ضمنها [٣٠] ، وبهذا الموقع الاستراتيجي المهم للعراق في قلب الشرق الاوسط فأنه يستطيع ان يقيم ذراعا عسكريا جيوستراتيجيا ممتدا من بحر قزوين الى البحر المتوسط ، وبذلك يمكن ان يقطع طريق الوصول امام حركة حلف شمال الاطلسي الممتدة ما بين تركيا من جهة ومضيق هرمز في الخليج العربي من جهة اخرى [٣١] ، فضلا عن التداخل الجغرافي ما بين دول الخليج العربي والعراق الذي يعد من اكبر احتياطيات النفط في العالم واكثرها وفرة ، مما يجعل هذه المنطقة من اهم مناطق التنافس الدولي وفقا للنظريات الجيوستراتيجية الحديثة التي ترى بأن من يتحكم بنفط الشرق الاوسط يتحكم باقتصاديات العالم ومن يتحكم باقتصاد العالم يتحكم بالعالم كله ، الامر الذي يزيد من اهمية العراق الجيوستراتيجية .

سياسيا : ان احداث التغييرات العالمية التي جاءت بها الولايات المتحدة الامريكية وخاصة بعد استخدام القوة العسكرية ضد العراق في العام ١٩٩١ ، واصدار العديد من القرارات الاممية لفرض العقوبات

الاقتصادية عليه قوضت الدور الاقليمي والدولي للعراق وفرضت عليه قيود اقليمية ودولية جعلت من السياسة الخارجية العراقية حبيسة العلاقات المصلحية على المستوى الاقليمي والدولي وذلك من خلال الامم المتحدة وبرنامجها (النفط مقابل الغذاء) ، على اعتبار ان العراق كان يمثل احد الاسباب الرئيسية في تهديد السلم والامن الاقليمي والدولي مما استرعى قيام حروب اقليمية واخرى تكاد تظم العديد من دول العالم (٣٢) .

ان التغييرات التي جاءت بها احداث العام ٢٠٠٣ من اسقاط النظام السياسي في العراق وتولي السلطة فيه من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الى العام ٢٠٠٥ وذلك بعد اعلان الدستور العراقي وتشكيل اول حكومة عراقية عن طريق صناديق الاقتراع ، فقد تبنى العراق سياسة خارجية من شأنها اعادة بناء العلاقات الاقليمية والدولية على اساس التعاون الدولي وحسن الجوار كمبدأ اساسي وفقا للمادة الثامنة من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ والتي اصبحت المرتكز الأساس للدور الاقليمي والدولي للعراق وذلك من خلال: التخلي عن الادوار القيادية ذات الطابع القومي اولا ، وتصحيح الاخطاء مع دول الجوار ثانيا ، واعتماد العلاقات التعاونية في الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والإنسانية مع دول العالم ثالثا ، تفعيل الدور الاقليمي والدولي العراقي من خلال المنظمات الاقليمية والدولية رابعا (٣٣) .

ان التحول الديمقراطي الذي حدث في العراق، أثر على السياسة الخارجية العراقية وتوجهاتها الإقليمية والدولية ، فقد صاغ العراقيون رؤيتهم في شكل النظام السياسي العراقي وتوجهاته الخارجية من خلال تأكيد حقيقة استقلالية سياسة العراق الخارجية بعيدا عن المشروع الأمريكي لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط من خلال الأنموذج العراقي بعد العام ٢٠٠٣، وقد أكد هذه الحقيقة الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، فضلا عن تأكيد إستراتيجية الأمن القومي العراقي لعام ٢٠٠٧– ٢٠١٠ لهذه الحقيقة مضاف لها دور ومكانة العراق الإقليمية والدولية من خلال عضوية العراق الفعالة في المنظمات الإقليمية والدولية (٣٤) .

لقد أدت عوامل داخلية وخارجية في التأثير على الدور الإقليمي والدولي للعراق ، تمثلت العوامل الداخلية بالتحول الديمقراطي في العراق بعد الانتخابات في العام ٢٠٠٥ ، والعوامل الخارجية في التدخل

العسكري للولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها تأثير مباشر على السياسة الخارجية العراقية من خلال التواجد الأمريكي على ارض العراق وغير مباشر من خلال تأثيراتها على الجوار الإقليمي للعراق من جهة والدور العراقي الدولي الجديد من جهة أخرى متمثلا بالتوجه السلمي الداعم لدور المنظمات الدولية [٣٥] ، لقد أدت الولايات المتحدة الامريكية دور فاعل ومؤثر في دفع عجلة العراق خاصة في القضايا المتعلقة بالشؤون الخارجية بحيث اعطت للعراق دور جديد مختلف عما كان عليه قبل العام ٢٠٠٣ وذلك بعد ان كان العراق دولة تتوجه سياستها الخارجية نحو استخدام القوة العسكرية ، الى دولة تحترم وتعمل للمحافظة على علاقات حسن الجوار والتعاون العربي والإقليمي وداعمة للسلم والامن الدوليين ، الامر الذي دفع بالسياسة الخارجية العراقية نحو دور جديد على المستوى الاقليمي والدولي .

اضافة الى ما تقدم بإمكان العراق بعض انتخاب حكومة جديدة في ٢٧ تشرين الاول من العام ٢٠٢٢ الى تبني مشروع اصلاحي كبير في السياسة الداخلية والانطلاق منه الى السياسة الخارجية الامر الذي يدعم الدور العراقي اقليميا ودوليا وهو استثمار لبناء الداخل العراقي وتقويته مما يؤثر في تفاعلات العراق الخارجية واعادته الى مكانته الدولية .

امنيا : ان الاتفاق العراقي _ الأمريكي حول الانسحاب العسكري للولايات المتحدة الامريكية من العراق في العام ٢٠١١ ، وما صاحب هذا الانسحاب من تغييرات عربية واقليمية شملت الانظمة السياسية العربية واندفاع التنظيمات الارهابية الى هذه الدول والوصول الى مكانة خطرة على المستوى العسكري ، فقد شملت هذه الاحداث العراق عندما سيطرت بعض هذه التنظيمات على مواطئ قدم لها في بعض المحافظات العراقية ، الامر الذي استرعى التعاون العسكري العراقي مع الولايات المتحدة الامريكية من خلال تحالف دولي داعم للقوات المسلحة العراقية من اجل تحرير هذه المحافظات .

وعلى اساس ما تقدم، كان في مقدمة ما يقوم به العراق بعد هذه الاحداث المفاجئة وانطلاقا من ان السياسة الخارجية صورة عاكسة لعلاقة موضوعية بين البيئتين الداخلية والخارجية وان للسياسة الداخلية أثر كبير على حركة ومسار السياسة الخارجية العراقية، لذلك فان اهم اهداف السياسة الخارجية العراقية هي دعم الامن القومي للدولة والمحافظة على كيانها الاقليمي والدولي وذلك من خلال الارتكاز الى القواعد والمبادئ الدولية المنظمة للعلاقات الدولية التي اشار اليها ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي [٣٦] .

ان المنطلقات التي يعتمد عليها العراق في سياسته الخارجية جاءت من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ ، وبعد مراحل متعددة في محاربة التنظيمات الارهابية في العراق وتحقيق النصر العسكري عليها في العام ٢٠١٧ واستتباب الامن الداخلي ، توفرت الفرص بشكل جلي بعد قيام الحكومة الجديدة الى العمل على تغييرات امنية استراتيجية جاءت منوطة باختيار شخصيات امنية مدربة ولها تجربة واسعة في محاربة الارهاب والتدريب وتحقيق الامن الداخلي ، الامر الذي يدعو الى فرصة لمكافحة الفساد المالي والاداري وملاحقة الاموال المسربة والمهربة والتي يمكن استخدامها في بناء البنى التحتية والخدمات والكهرباء وفرص العمل ن اذا ما قامت الحكومة بعرض اعمالها على البرلمان والشعب بكل شفافية ومهنية عالية من اجل كسب الثقة والشروع بمشروع عراقي اصلاحي لكل قطاعات الدولة ن ومن الداخل الانطلاق الى سياسة خارجية قوية وفعالة تدعم مكانة العراق ودوره اقتصاديا وسياسيا وعسكريا .

المطلب الثاني: استراتيجيات مواجهة التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية

استراتيجية الهوية الوطنية وتعزيز السيادة: ان اهم ركيزة هي الحفاظ على الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي العراقي بما فيه من اديان ومذاهب وقوميات مختلفة واهم ما يميز وحدتهم هو انتماؤهم للهوية العراقية الوطنية الواحدة بغض النظر عن الانتماءات الاخرى كما وان المسؤولية الاساسية للدولة هي ضمان الامن القومي العراق وشعبة وقد ضمنت هذه المسؤولية في الدستور العراقي ، وان امن الاشخاص والممتلكات من الالتزامات الرئيسية للحكومة العراقية وحماية ارواح المواطنين وممتلكاتهم والمقيمين رسمياً على الارض العراقية ، ولقد سعت الحكومات العراقية المتوالية بعد العام ٢٠٠٣م لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتسلم كامل الملف الامني بما يتحقق وفق اتفاقية الاطار الاستراتيجي الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية ، ومن ثم اعادة بناء العلاقات مع الدول الصديقة والمحيط الاقليمي والدولي عن طريق المعاهدات والاتفاقيات المتكافئة ، كما ان النظام الفيدرالي هو الحل الافضل لتقاسم السلطة مع المركز واناطة السلطات المحلية للمحافظات والمجالس البلدية الصلاحيات التي اقرها الدستور العراقي للعام ٢٠٠٥ وبالتالي فأنها تعبر عن التمثيل المناسب للحكم الرشيد الذي يمثل اطياف الشعب كافة والذي يقوي ويعزز الحكومة الموحدة . المحافظة على الحقوق والحريات العامة، تسعى الحكومة العراقية للارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين وتأمين

العيش الامن والحياة الحرة الكريمة والتمتع بالحقوق المتكافئة التي كفلها الدستور والمواثيق والعهود الدولية والتحرر من الظلم والعوز وتوفير التعليم والسكن والصحة والغذاء وكذلك ممارسة الحقوق المدنية والسياسية . تنظيم العلاقات الاقليمية والدولية للعراق بصورة سلمية متوازنة ومتبادلة مع كل دول العالم وخاصة الدول المجاورة والسعي للمزيد من الانسجام والتفاهم مهمة لأنشاء بيئة مستقرة تسمح للاستقرار الاقتصادي والسياسي والامني وعدُ العراق عضواً فاعلاً في جميع المنظمات الدولية والاقليمية .

استراتيجية امنية: بناء القدرات العسكرية العراقية بالشكل الذي يصل الى جاهزية الجيش العراقي والقوات الامنية في مواجهة التهديدات والتحديات الامنية القريبة او المحتملة ومنها والجريمة المنظمة والمخدرات الفساد والتدخلات الاقليمية والدولية وبما يضاهي القدرات العسكرية لدول الدوار الاقليمي ، واعتماد استراتيجية مكافحة التنظيمات الارهابية والتطرف العنيف المؤدي الى الارهاب ، والحفاظ على أمن الفرد وأمن واستقرار العراق ، خصوصاً بعد تزايد نشاطات الارهابية إقليمياً عبر الحدود السورية مجسداً تهديداً وتحدياً خطيراً راهناً ومستقبلاً على الأمن القومي العراقي، لذا على الحكومة وضع استراتيجية استباقية لمكافحة التنظيمات الارهابية عبر تكثيف الجهود الاستخبارية ومسك الارض ومراقبة الحدود .

كما إن مواجهة الامن القومي العراقي للتحديات والتهديدات الداخلية والخارجية لا يتحقق بمجرد وضع الخطط والاستراتيجيات الأمنية، بل تتعدى ذلك الى وضع ثوابت يعمل من أجلها على المدى الطويل لذا على الحكومة المتمثلة في مجلس الوزراء على اعداد استراتيجيات أمنية تهدف الى مواجهة التهديدات الأمنية، هادفة من ورائها ضمان أمن الفرد العراقي، ومكافحة الجريمة بكل أشكالها، عبر تحديث أجهزة الأمن وتطوير أساليب عملها وتعزيزها بالطاقات البشرية المؤهلة وتبني التخطيط العلمي للعمل الأمني من منظور عراقي شامل منسق مع خطط التنمية الشاملة، وتوظيف التقنيات في العمل إذ يستلزم الأمن القومي صياغة استراتيجية محددة الأهداف ويتم تنفيذها لمواجهة مختلف التحديات الداخلية والخارجية، سواء السياسية أم الاقتصادية أم العسكرية في سياق التكاتف ولا سيما في النطاق العسكري ابتداء من الاتفاق على الأسلحة ونوعيتها وتوحيد العقائد العسكرية والتدريبات المشتركة والتنسيق بين القوات المسلحة .

استراتيجية المصالح الاقتصادية : تطوير اقتصاد متعدد الموارد واستثمار الثروات الطبيعية ، اذ تشكل ايرادات تصدير النفط الخام حوالي (٩٠%) من اجمالي ايرادات العراق المالية وهذا الوضع الموروث من السياسات الاقتصادية غير الفعالة على مدى عقود يمثل تهديداً للأمن الاقتصادي على المدى البعيد لذا فأن الحكومة العراقية تسعى لوضع سياسة تؤسس اقتصاد متنوع المواد ويضمن مصالح الاجيال القادمة وتتضمن تطوير استثمار الثروات الطبيعية وتطوير القطاعات الزراعية والصناعية والاستثمار في البنى التحتية وشبكة الاتصالات والنقل والخدمات وتنمية الموارد البشرية ان حماية المواطنين وتحسين معيشتهم وتوفير الرفاهية وزيادة الانتاج الوطني وتعبئة راس المال البشري تغير من العناصر الاساسية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي وتعزيز الثقة بقدرة الدولة على توفير الخدمات الاساسية ذات الجودة ودعم الاسر الفقيرة والفئات الضعيفة وعدم التميز في الحصول على تلك الخدمات، فضلاعن تحقيق الرفاهية ورفع المستوى المعيشي كم وان لكل مواطن عراقي الحق في الحياة والامن والحرية ولا يجوز حرمانه من هذه الحقوق وتقييدها وتكفل الحكومة تحقيق الرفاه لكل افراد الشعب العراقي من خلال توفير فرص العمل ومكافحة البطالة وتحقيق بيئة صحية وتوفر الامن والاستقرار وتحقيق العدالة الاجتماعية .

استراتيجية احتواء اجتماعية ثقافية : السعي لتوسيع وتحسين منظومة التربية والتعليم والتأهيل بما في ذلك التعليم ، الخاص باعتباره عامل اساسي لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة في كافة المراحل لخلق اجيال واعية من المتخصصين والمثقفين والعمال المهرة الذين سيسهمون في تقدم بلدنا وحماية مصالحه ويجب تأمين ظروف مناسبة لعودة العقول العراقية من علماء واساتذة للمساهمة في بناء مختلف القطاعات التي تحتاج الى التوجيه والتطوير والتعليم وكذلك الاستعانة بعلماء الدين والمرشدين الصالحين في تعزيز القيم والاخلاق الحميدة التي تتبناها الاديان السماوية المقدسة ، الصحة العامة والخدمات الاجتماعية ، من واجبات الحكومة العراقية توفير الغذاء والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والصحي في حالة الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل وتوفير المقومات الاساسية للعيش في حياة حرة كريمة التي يرغب بها كل مواطن . الحفاظ على البيئة ، تكفل الحكومة حق العيش في ظروف بيئية سليمة وحماية البيئة والحفاظ عليها واعادة تأهيل المناطق التي دمرت جراء العمليات العسكرية في عمليات مكافحة الارهاب وتعزيز دور مؤسسات

المجتمع المدني ، اذ تحرص الحكومة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها بما ينسجم مع الاهداف المشروعة لها وتعزيز روح المواطنة ، اذ ان الانتماء للوطن هو هبة من الله عز وجل وليس لأية قوه في الارض الحق بالتحكم فيها مهما كانت سلطتها وان الشعوب تفتخر بانتمائها لأوطانها على الرغم من الاختلافات الاثنية بينها لان الوطن للجميع والانتماء اليه والحرص على هذا الانتماء يمثل التفاعل بين افراد الامة والمصير المشترك لوطنهم الذي ينتمون اليه .

استراتيجية مواجهة التنافس والصراع الاقليمي والدولي على الامن القومي العراقي:

يمكن القول بأن التنافس والصراع الاقليمي والدولي يكون له اثارا ليس على الامن القومي العراقي فحسب بل على مستقبل الدور الاقليمي والدولي للعراق، مما يدفع بالعراق الى اتخاذ أحد المشاهد الآتية:

المشهد الأول ، استمرار الدور الإقليمي والدولي للعراق في أداء دور المقاتل والمحامي عن القيم والمبادئ وحرية الشعوب ضد الهجمة الاجرامية الدامية للتنظيمات الارهابية وفي مقدمتها عصابات داعش الارهابية ، التي استغلت فرصة ما يسمى بالربيع العربي واسقاط بعض الانظمة السياسية العربية وتدهور الامن الداخلي فيها وانحلال مؤسساتها العسكرية للانطلاق بمشروعها الاجرامي نحو بناء الخلافة الاسلامية مستعينة" بالدعم الكبير للمؤيدين لهذه الرؤى من جهة وفتاوى الجهاد التي روج لها السلفيون من جهة ثانية ، فكان العراق ساحة للحرب مع هذه العصابات الاجرامية وتدمير حاضناتها ودعمها المالي واللوجستي ، مستفيدة من مساعدة بعض القوى الاقليمية والدولية وفي مقدمتها الحلف الذي شكلته الولايات المتحدة الامريكية بعد احداث الموصل في العام ٢٠١٤ ، وبذلك يستطيع العراق من اعادة دوره من خلال الارتباط بالبيئة الاقليمية والدولية والسعي لإعادة بناء الاقتصاد العراقي وبناه التحتية التي دمرتها الإحداث منذ عام ٢٠٠٣ ، وذلك من خلال توظيف التأثير السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية في البيئة الاقليمية والدولية ، فضلا عن اعادة العلاقات مع الدول الاقليمية والعربية بعَد العراق دولة مستقلة وذات سيادة كاملة وتمتلك قوة عسكرية وتماسك اجتماعي قادرة من خلالها على منع اي تدخل في شؤونها الداخلية ومواجهة الهجمة الارهابية لعصابات داعش وتدمير فلولها داخل العراق ومع الدول المجاورة وفي مقدمتها سوريا .

المشهد الثاني ، تغيير التوجه الاستراتيجي للدور المستقبلي العراقي وذلك من خلال زيادة الفاعلية ما بين الدور الإقليمي الدولي للعراق انطلاقا من فكرة ان هناك علاقة ترابطية مستمرة ما بين الدور الاقليمي والدولي لكل دولة في العالم تريد ان يكون لها اداء وتأثير على المستوى الاقليمي والدولي ، فعلى العراق وبعد تحقيق النصر العسكري على عصابات داعش الارهابية في العام ٢٠١٧ ، ان يغير استراتيجية دوره الاقليمي والدولي المستقبلي الى دولة نشطة في كافة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول الإقليمية والدولية مبنية على الحيادية التامة وعدم الرضوخ لضغوط بعض الدول الاقليمية والدول العالمية كالولايات المتحدة الامريكية ، ولكي يستطيع العراق من تغيير استراتيجيته دوره الاقليمي والدولي لابد من ان يواجه مجموعة من التحديات التي اذا استطاع العراق مواجهتها سينجح في تغيير استراتيجية دوره الإقليمي والدولي ، وهذه التحديات هي :

أولا . تفعيل الترابط ما بين السياسة الداخلية والخارجية : ان عالم السياسة الدولية هو عالم متغير ما بين التعاون والصراع والتحالف والشراكة ، وعلى الدولة لكي تضمن تواجدها في عالم السياسة الدولية من خلال سياستها الخارجية لابد لها من ان تربط سياستها الخارجية بنسق السياسة الداخلية والتي يجب ان تكون مبنية على تعزيز قدرة الدولة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، فضلا عن التركيز على التلاحم الاجتماعي بين افراد المجتمع لدعم الفعل السياسي الخارجي وعلى العراق ان يتجاوز هذا التحدي من خلال توحيد الخطاب السياسي والقضاء على المحاصصة الحزبية وتقوية ارادة القرار السياسي الخارجي العراقي في القضايا التي تؤثر إيجابا على دور السياسة الخارجية من جهة ودوره الإقليمي والدولي من جهة اخرى .

ثانيا . تقوية الاقتصاد العراقي : يعد النفط من اهم الموارد الاقتصادية للعراق وقد عمل هذا المورد على دعم الاقتصاد العراقي وتقوية دوره الاقليمي والدولي ، الا ان التحدي الذي يواجه هذا الدور هو الانخفاض في اسعار النفط ومدى تأثيرها السلبي على الاقتصاد العراقي من جهة وتلبية احتياجات المجتمع العراقي من جهة اخرى ، وعليه لابد للعراق من اعادة البنى التحتية الخاصة بالصناعات

العراقية المتعددة (الحديد والصلب ، الاسمنت ، البتروكيمياويات ، الصناعات الخفيفة وغيرها) اعادة دعم القطاع الزراعي ودعم الموارد المائية العراقية .

ثالثا . التوجه نحو الشراكة وليس التحالف: العراق اليوم يمتلك موقع استراتيجي متميز وموارد طبيعية ضخمة وعلى هذا الاساس اصبح للعراق اهمية جيوستراتيجية بإمكانه استثمارها من خلال الشركات وليس التحالفات الاقليمية او الدولية التي قد تصب في مصلحة الطرف الآخر اكثر من مصلحة العراق وعليه التوجه نحو الشراكة الاقليمية والدولية التي تصب في خدمة المصلحة العراقية ، وعلى سبيل المثال يمكن للعراق ان يناور بموقعه الاستراتيجي في شراكة مع الدول الاقليمية القوية مثل ايران وتركيا والسعودية ، وكذلك يمكن ان يستثمر مورد النفط والغاز ليدخل في شراكة اوربية للاستثمار بدل الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة الامريكية ، او ان يدخل في شراكة مع كافة اللاعبين الدوليين في العالم مستثمرا الأهمية الجيوستراتيجية له وموارده الطبيعية كالنفط والغاز مع الصين او الاتحاد الاوربي .

الخاتمـــة

ان القواعد الاساسية لاستراتيجية الأمن القومي العراقي يكمن في قدراته على الفصل بين المبادئ والثوابت العامة والدائمة للدولة واستراتيجية تطبيقها ، رفد صانع القرار ومنفذيه بمزيج مترابط ومتناسق ومتكامل من المعلومات والوسائل والأساليب التي يمكن من خلالها اتخاذ القرارات، تحقيق التكامل والتنسيق بين الادوات من جهة وبين عمل مؤسسات الدولة المختلفة لتنفيذ هذه الاستراتيجية من جهة اخرى .

يعد التخطيط الاستراتيجي في التحليل والتنبؤ والتنفيذ ضرورة لازمة لإنجاح الدولة في تحديد وتنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها لما يمنحه لها من قدرة على تحديد الثوابت والمتغيرات الاستراتيجية في بيئتها الداخلية والخارجية بما يوفر لها إمكانية المبادرة لاستثمار الفرص في مواجهة التحديات، تعمل استراتيجية الأمن القومي العراقي على حماية كيان الدولة من الأخطار والتهديدات المحتملة الداخلية والخارجية، حماية منظومة المصالح الوطنية العليا للدولة .

إن الجوانب المتعلقة بعمل استراتيجية الأمن القومي العراقي من حيث أن لكل دولة بيئتها الأمنية الداخلية والإقليمية والدولية ولها مقوماتها الطبيعية والعسكرية والاقتصادية والسياسية، اي انه من الممكن ان تحدد الدول مصالحها الوطنية في إطار هذه البيئات ودرجة أهمية هذه المصالح وأولوياتها والأخطار الداخلية والخارجية المحتملة ودرجة احتمال وقوعها لتضع أساس تلك السياسات والخيارات لتعزيز أمنها القومي وحماية مصالحها باستخدام كل الوسائل المتاحة .

تعد صياغة الاستراتيجيات أفضل الوسائل للتنبؤ بالمشكلات والظواهر ذات التأثير على النسيج الاجتماعي للدولة وأمنها الشامل بكافة أبعاده واختيار أساليب ووسائل مواجهتها ، إذ يشهد العالم اليوم متغيرات تتحرك وتتجدد باستمرار نتيجة لتشابك المصالح الدولية والتطور التقني أو التكنولوجي والعلمي وتطور صناعة النقل والاتصالات وهيمنة الدول المتقدمة وتغير النظام الدولي المفاجئ وزيادة عدد الدول القومية وزيادة توقعات المواطنين وارتفاع وعيهم في كل الدول بين الأغنياء والفقراء والتطور المستمر في الجريمة المنظمة والارهاب العابر للحدود الدولية وغيرها من المتغيرات لذا يرى مجموعة من المفكرين أن استراتيجية

الأمن القومي العراقي تقوم على ركائز أساسية هي كما يلي: شكل العقيدة ومنظومة القيم السائدة في المجتمع ومدى قبولها بين مختلف الفئات ومدى تأثيرها في بقية مقومات الدولة، شكل الحكم ومؤسساته وقدرته على تحديد الأهداف والمصالح الوطنية بدقة ثم وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط وتحديد الخيارات المتاحة لتحقيق هذه الأهداف وتعزيز وحماية المصالح الوطنية العليا من خلال وضع هيكلية إدارية قادرة على تنفيذ كافة السياسات والاستراتيجيات، العوامل الاقتصادية والموارد الطبيعية ودرجة التقدم وأسس النظام الاقتصادي المطبق وعوامل النمو والتطوير وتعتمد الدول عادةً الى توفير البيئة المناسبة لهذا المقوم سواء بالاستثمارات أو بإيجاد قاعدة اقتصادية وطنية قوية ، الموقع والمساحة والتوزيع السكاني وأقاليم الدولة، الطبقات والفئات والطوائف المكونة للمجتمع ودرجة التجانس في المجتمع المعني ، القوة العسكرية ودرجة الاستفادة من المقومات السابقة ذات الطبيعة المتداخلة معها سواء الاقتصادية ام السياسية ام الاجتماعية .

كما يمكن القول بأن انتصار العراق على التنظيمات الارهابية (القاعدة، داعش) ، اعادة له المحافظة على امنه القومي، الامر الذي يمكن ان يستثمره صانع القرار السياسي الخارجي في اعادة مكانة العراق اقليميا ودوليا منطلقا من اساسيات متعددة يأتي في مقدمتها الاهمية الجيوستراتيجية للعراق من خلال الموقع الاستراتيجي ووفرة الموارد الطبيعية وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي، فضلا عن استثماره الولايات المتحدة الامريكية وامكانية تأثيراتها الاقليمية والدولية لإعادة بناء الاقتصاد العراقي واعادة العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول الجوار والعالم وانهاء صفحات الماضي وبداية صفحة جديدة قد تكون مبنية على الشراكة مع الدول الاقليمية والدولية .

كما ويظهر التنافس والصراع الإقليمي والدولي تأثيرات على الامن القومي العراقي ومستقبل دوره الاقليمي والدولي الامر الذي يدفع بالعراق نحو خيرات منها الدخول في شراكات اقليمية ودولية تخدم الامن القومي العراقي وتعمل على دعم اقتصاده وعلاقاته الاقليمية والدولية ، بدلا من الانجراف في تحالفات عسكرية اقليمية او دولية قد تدفع به الى الانزلاق في حروب جديدة ، أو ان يؤدي العراق دور الوسيط والمحافظ على القيم ما بين المتنافسين والمتصارعين اقليميا ودوليا بناءا على ما جاء في المادة الثامنة من دستور العراق لعام ٢٠٠٥ ، وهي حسن الجوار والمحافظة على السلم والامن الدولية التي بنيت على اهداف ومبادئ الامم المتحدة .

المصادر والهوامش

١. الفريق الركن عباس عبد الحسن، العقيدة العسكرية، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية العليا، بحث غير منشور، ٢٠٢٠.

٢. د. منعم صاحي العمار، العقيدة العسكرية الجديدة دراسة في نظم تشكيلها، قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد (٢٣/ ٢٤)، ٢٠١١، ص١٧.

٣. دهام محمد، المسألة الكردية في العلاقات العراقية– التركية وأثرها في الأمن القومي العربي، القاهرة، مجلة شؤون عربية، العدد (١٢٠)، ٢٠٠٤، ص ١٩٩.

٤. وصال نجيب، المتغير الكردي في علاقات تركيا بدول الجوار الجغرافي، بغداد، نشرة دراسات الشرق الأوسط، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨، ص٣١٠.

٥. محمد نور الدين، نتائج وتداعيات الحرب على تركيا، منشور مجموعة باحثين، احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص ٤٠٨.

٦. ليلى نيكولاس، مستقبل العلاقات الاقليمية بعد انتهاء العمليات القتالية في العراق، بيروت، ٢٠١٠، ص١١.

٧. سيد غنيم، خريطة جديدة للنفوذ الى الشرق الاوسط خلال العام ٢٠١٩، اكاديمية ناصر، مصر، ص١.

٨. دهام محمد، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفدرالية الكردية، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ٢٠٠٩، ص ١٤٧.

٩. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي (الماضي والحاضر وخيارات المستقبل)، بغداد، دار الملاك للفنون والاداب والنشر، ٢٠١٠، ص ٢٨٩.

١٠. سيد غنيم، خريطة جديدة للنفوذ الى الشرق الاوسط خلال العام ٢٠١٩، اكاديمية ناصر، مصر، ص٢.

١١. جون ميرشايمر وستيفن والت، اللوبي الاسرائيلي وسياسة امريكا الخارجية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٧)، ٢٠٠٥، ص ٢٢١ .

١٢. كرم سعيد، محركات التقارب التركي – الاسرائيلي وتحدياته، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠٥)، ٢٠١٦، ص ١٥٤ .

١٣. امين شلبي، بوتين وسياسة روسيا الخارجية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٥)، ٢٠٠٩، ص ٢٥٧ .

١٤. أحمد دياب، عودة بوتين: تحديات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة، القاهرة، مؤسسة الاهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٨)، ٢٠١٢، ص ١٠٤ .

١٥. باسم راشد، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، الاسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، سلسلة أوراق، العدد (٩)، ٢٠١٣، ص ١٤ .

١٦. إلينا سابونينا، عودة تدريجية: فرص روسيا في تغيير موازين القوة بالشرق، موسكو، معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦، ص ١ .

١٧. ماريا بيلنكايا، الشرق الاوسط الكبير بين روسيا والسبعة الكبار، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، مجلة شؤون الشرق الاوسط، العدد (١٢٨)، ٢٠٠٨، ص ٧٢ .

١٨. نبيه الاصفهاني، مستقبل التعاون الروسي_الإيراني في ضوء التقارب الأخير، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٤)، ٢٠٠١، ص ١٦٤ .

١٩. باسم راشد، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، الاسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، سلسلة أوراق، العدد (٩)، ٢٠١٣، ص ١٤ .

٢٠. وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية في زمن الرئيس فلاديمير بوتين، ط١، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٦، ص ٣٣٩ .

٢١. طريق الحرير الجديد: وهو عبارة عن مبادرة طرحتها الصين تتمثل بإقامة حزام اقتصادي للطرق التجارية البرية والبحرية للقرن الحادي والعشرين، هدفها الرئيسي تحرير التجارة وتعزيز وبناء تحتية

حديثة على طول هذا الحزام او الطريق والذي يربط ما بين الصين واسيا الوسطى والشرق الاوسط واوربا ، ويمر بالمناطق ابتدا من الصين الى كازاخستان ومنغوليا وروسيا ويصل الى المانيا بواسطة سكك حديدية: جعفر كرار احمد ، دلالات وثيقة: سياسة الصين تجاه الدول العربية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠٥)، ٢٠١٦، ص ١٣٥ .

٢٢. خديجة عرفة، محددات السياسة الصينية تجاه الارهاب، القاهرة، مركز الاهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠٤)، ٢٠١٦، ص ١٤٢ .

23. What are Chances of China Deploying Troops to Syria , Military and Intelligence, Sputnik News , 1/1/2016 .. http://sputniknews . com/military/1032581067/20160101/china-troops-syria-analysis.htm1

٢٤. سلمان خيري و نزهان حمود، اهمية العراق الجيواستراتيجية بالنسبة لدول الجوار الاسلامي (تركيا وايران) في العصر الحديث ١٩٣١ – ١٩٥٨، مجلة سرمنرؤى، العدد (٢٧) ، ٢٠١١ ، ص ٢٦ .

٢٥. تقرير الواقع التنموي لمحافظات العراق، (بغداد: وزارة التخطيط العراقية)، ٢٠٠٩، ص ١ .

٢٦. موفق سامي توفيق نجم، اهمية العراق الاستراتيجية، ط١، بغداد، دار المرتضى، ٢٠١٤، ص ٦٠ .

٢٧. نيفين مسعد، أثر المتغيرات الداخلية على سيناريوهات المستقبل العربي، ط١، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية)، ٢٠٠٣، ص ٢٠١ .

٢٨. احمد إبراهيم محمود، العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، القاهرة، مركز الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٥٤)، ٢٠١٧، ص ٦٥ .

٢٩. المجموعة الإحصائية، (وزارة التخطيط العراقية: الجهاز المركزي للإحصاء)، ٢٠١٧ .

٣٠. تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة: زينة جابر، لبنان، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٢، ص ٣٩ .

٣١. توماس شلنج، إستراتيجية الصراع، بيروت، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠، ص ١٢ .

٣٢. عبد الجبار احمد عبد الله وحسين مزهر خلف، الدور الاقليمي العراقي المنتظر، العراق، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد (٥١)، ٢٠١٦، ص٥٦ .

٣٣. صباح نعاس شنافة، إستراتيجية السياسية الخارجية العراقية لما بعد ٢٠٠٣، بغداد، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، مجلة دراسات دولية العدد (٥١)، ٢٠١٦، ص ١٢٣ .

٣٤. إستراتيجية الأمن القومي العراق ٢٠٠٧_ ٢٠١٠، مستشاريه الأمن القومي، جمهورية العراق، ص١٣ .

٣٥. مايكل هدسون، الرؤية الإستراتيجية الأمريكية الجديدة للمنطقة العربية والعالم، في احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص٧٥ .

٣٦. باسل يوسف، قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٢٣)، ٢٠٠٦، ص ٨٦ .